PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**29-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**Government obliged to increase infection compensation to EGP 1,000**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Ahmed Abdel Wahab**

القضاء ينتصر للأطباء

إلزام الحكومة بزيادة بدل العدوى 1000 جنيه

قضت الدائرة ١٥ بدلات بمحكمة القضاء الإدارى، بقبول الدعوى المقامة من نقابة أطباء مصر، للمطالبة بزيادة بدل العدوى إلى ١٠٠٠ جنيه. وكانت النقابة قد أقامت دعواها فى ٦ إبريل ٢٠١٤، واختصمت كل من رئيس الجمهو رية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان بصفتهم، وانضم إليها فى الدعوى أطباء الأسنان والصيادلة.

كما طالبوا بإلزام كل من رئيس الجمهو رية ورئيس مجلس الوزراء بصفتيهما بإقرار بدل علاج يقدر بـ ٣٠٠٠ جنيه شهريا. وأوضحت النقابة، أن قيمة بدل العدوى الحالى تتراوح من ١٥ إلى ٣٠ جنيها، وأن الأطباء الأكثر تعرضا للإصابة بالعدوى عن غيرهم، وخاصة عدوى الجهاز التنفسي، وكذلك أمراض الدم، وفيروس سي، مما تسبب فى وفاة عددا منهم خلال العام الماضى. وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها إن الدستور المصرى والقانون الزم الدولة بتحسين الوضع المالى للأطباء والعاملين بقطاع الصحة، وذلك دون انحراف أواستغلال أوتعارض مع الخير العام للشعب، وأن المنصوص عليه فى الدستور والقانون يجب اعماله من خلال دولة رئيس الوزراء فى إطار سيادة القانون استجابة لما ورد إليه في قانون الخدمة المدنية، من صلاحيات تخول له تحديد بدل العدوى فى صورته الجديدة ، ومراعاة ان بدل العدوى الذي يصرف حاليا للأطباء لا يتناسب مع واقع الحال ومخاطر الوظيفة. وأضافت المحكمة أن حالة التضخم الاقتصادى التى ادت إلى زيادة مفرطة فى الاسعار وأدت إلى ضعف القوة الشرائية للجنية المصرى، على أن يضع فى حسابه عند قيمة درجة الخطورة والإصابة التى يتعرض لها العامل بمراعاة ما يصرف لاقرانهم فى البلاد العربية المجاورة من هذا البدل . ولفتت المحكمة أن جهة الإدارة امتنعت عن إجراء المراجعة لهذا البدل فى ظل النظام القانوني الحالى مع ان الكثير منهم سلك طريق العمل الحر دون التمسك بأهداف الوظيفة العامة واعتبر ذلك قرارا سلبيا مخالفا للقانون والدستور.

■ أحدى وقفات الأطباء للمطالبة بزيادة البدل «صورة أرشيفية»

أحمد عبد الوهاب